صيادلة فتحوا صيدلياتهم لتوزيع الأدوية مجاناً على المتضررين.. والدواء متوافر ومعامل قدمت مبادرات

نقيب صيادلة حلب لـ«الوطن»: حليب الأطفال عبر المساعدات وتوزيعه على مراكز الإيواء خفّف ٥٠ بالمئة من الضغط على السوق

| محمد منار حميجو

أكد رئيس فرع نقابة الصيادلة في حلب محمد حمجو أنه يتم توزيع مادة حليب الأطفال التي ترد عبر المساعدات والمبادرات مباشرة على مراكز الإيواء وفق آلية مضبوطة وقوائم محددة ومن هذا المنطلق فإنه يتم توزيع علبة الحليب على الاسم بعد جرد عدد الأطفال في المركز وأعمارهم وبالتالي فإن التوزيع لا يكون عشوائياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار حمجو إلى أن ورود كميات من الحليب وتوزيعها على مراكز الإيواء خفف من الضغط على السوق حوالي ٥٠ بالمئة علماً أنه لا يوجد توريد مستمر بل وفق كميات بحسب المساعدات والمبادرات.

وأشار حمجو إلى أنه ما زال هناك شح كبير في مادة الحليب في الصيدليات وبالتالي هناك معاناة كبيرة للأشخاص الذين هم خارج مراكز الإيواء في إيجاد حاجتهم من مادة الحليب، لافتاً إلى أنه أساساً هناك أزمة في توافر مادة الحليب في السوق قبل حدوث الزلزال وبالتالي فإن الأزمة موجودة بالأساس.

حمجو لفت إلى أن كميات الحليب التي وردت إلى النقابة هي من مبادرات محلية، ضارباً مثلاً أن هناك صيادلة من مدينة السلمية قدموا عدداً من علب الحليب للنقابة لتوزيعها على المتضررين، مشيراً إلى أن الصعوبات التي تواجه مثل هذه المبادرات هي النقص الكبير لمادة حليب الأطفال في السوق ولذلك فإن الكميات التي ترد وفق ما يتوافر في السوق وبدورها النقابة تقوم بتوزيعها على المتضررين مباشرة وبشكل مضبوط.

يذكر أن هناك انقطاعات في مادة الحليب في الأسواق قبل حدوث الزلزال وأن أزمة الحليب مستمرة ويتم توزيع الحليب على شكل حصص في الصيدليات وذلك لعدم توافر الكميات التي تغطي احتياجات السوق وهذا ما شكل معاناة للكثير من المواطنين في البحث عن علبة حليب وأيضاً شكل ضغطاً على الصيادلة للنقص الكبير في مادة حليب الأطفال.

وبين حمجو أنه في الأيام الماضية كانت هناك العديد من المبادرات من صيادلة سواء من صيادلة حلب أم من المحافظات الأخرى، ضارباً مثلاً أن بعض الصيادلة في حلب فتحوا صيدلياتهم لتوزيع الدواء مجاناً على المتضررين كما أن هناك مبادرات من صيادلة من خارج حلب لتأمين مادة الحليب والكثير من الأدوية.

وفيما يتعلق بموضوع توافر الأدوية أكد حمجو أن الدواء متوافر ولا يوجد مشكلة في هذا الموضوع وخصوصاً أن الكثير من المعامل قدمت مبادرات بتوزيع أدوية على المتضررين وبالتالي فإن الدواء الوطني كان متوافراً وغطى الاحتياجات بشكل كاف.

وبين حمجو أنه وردت مساعدات من الأدوية من الخارج إلا أن الأدوية الوطنية كانت كافية ومن هذا المنطلق فإنه تم توزيع الأدوية التي وردت عبر المبادرات من المعامل ومن الصيادلة على المتضررين من دون أي مشكلة في هذا الموضوع.

> ما زال هناك شح كبير في كل الصيدليات بمادة حليب الأطفال

الكشف على ٧٥٠ عقاراً فيها تشققات في أحياء حمص

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن» إزالة ٨ أبنية آيلة للسقوط وإخلاء ٣٠ منزلاً مهدداً بالمدينة

| حمص - نبال إبراهيم

بين رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن»، أن العمل مستمر في أحياء المدينة للكشف عن الأبنية المتصدعة نتيجة الزلزال الذي ضرب البلاد ويتم بشكل يومي الكشف على عشرات العقارات من اللجان المختصة المشكّلة مع نقابة المهندسين، لافتاً إلى أنه تم الكشف على ما يزيد على ٧٥٠ عقاراً ضمن أحياء المدينة حتى تاريخه وحسب تقارير الكشف بعض تلك العقارات يحتاج إلى هدم وإزالة وبعضها الآخر يحتاج إلى تدعيم.

وكشف البواب عن إزالة ٨ أبنية كانت آيلة للسقوط في كل من أحياء البياضة وجورة الشياح والقرابيص وحمص القديمة لكونها تشكل خطراً على السلامة العامة، منوهاً إلى أنه يتم قطع الطرقات المؤدية إلى العقارات الخطرة حرصاً على سلامة المواطنين والسلامة المرورية.

وأشار البواب إلى أن اللجان المختصة تدرس الحالة الفنية للأبنية المتصدعة ليتم إخلاء تلك الأبنية في حال كانت غير آمنة وخطرة نتيجة التشققات والتصدعات أو يجري العمل على تدعيمها في حال كان الضرر نسبياً وآمنة للسكن، مؤكداً أنه تم إخلاء نحو ٣٠ منزلاً مهدداً بالسقوط في المدينة بكل من أحياء القرابيص والبياضة وجورة الشياح ودير بعلبة وباب هود والسبيل نظراً لوجود تصدعات وتشققات تشكل خطورة على سلامة قاطنيها.

و بين أنه يمكن للمواطنين إبلاغ المخاتير في أحياء المدينة في حال وجود أي تشققات أو تصدعات في الأبنية أو إرسال صورة حالة التصدعات الحاصلة لمجلس المدينة ليصار إلى دراسة وتقييم الحالة الفنية للبناء من اللجان المختصة، موضحاً أنه تم تخصيص رقم «واتساب» لتلقي شكاوى المواطنين حول وجود تشققات في منازلهم.

هذا وكان قد انهار مبنى مؤلف من ثلاثة طوابق في وقت سابق في حي البياضة بعد إخلائه من السكان بيومين من دون أن يتسبب ذلك بأي أضرار بشرية.

مديرو المصارف يرحبون بالفكرة.. متضررون من الزلزال يطالبون بتأجيل سداد أقساط القروض

«التوفير والتسليف» لـ«الوطن»: لا مانع لدينا لكننا لا نتصرف من دون توجيهات وزارة المالية والمصرف المركزي

| نوار هيفا

في ضوء كارثة الزلزال التي حلت بسورية وما خلفه من آثار مادية واقتصادية على بعض المحافظات، طالب عدد من منكوبي الزلزال المقترضين من بعض المصارف – عبر «الوطن» – التي تقلت مطلبهم، بإيجاد طريقة لتأجيل سداد أقساط قروضهم التي وصفوها بالصعبة، وذلك تقديراً لأوضاعهم، وخاصة الذين يقطنون الآن في مراكز الإيواء وبحاجة لكل ليرة من رواتبهم.

«الوطن» تواصلت مع مدير مصرف التسليف نضال العريد الذي أوضح أن مسؤولية سداد الأقساط يتولاها محاسب كل وزارة عبر اقتطاع معدل القسط من راتب المستفيد وتحويله لحساب المصرف، مؤكداً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الإجراء التقليدي المتخذ عند التأخر عن سداد قيمة القسط يدوياً أو بقروض ذات طبيعة أخرى، أنه يتم تسجيلهم ودخولهم مرحلة التعثر بعد ٩٠ يوماً من تأخر قسط السداد، بعدها يرفع بحقه بعض القضايا الخاصة لتحصيل القرض.

وأشار العريد إلى أنه في المرحلة الراهنة ستتم دراسة المبادرة الاستباقية المرتبطة باقتراح تأجيل أو إزاحة فترات سداد الأقساط الشهرية لأصحاب القروض ممن تضررت منازلهم في المناطق المنكوبة، واعتباره من أولويات المصرف سعياً لتقديم كامل التسهيلات للمتضررين، وبانتظار توجيهات وزارة المالية ومصرف سورية المركزي إما بتأخير مدة أقساط سداد القروض للمتضررين، وإما بإيجاد طرق أخرى تكون أكثر ضماناً للمصرف وتعاوناً مع المتضررين من الزلزال، داعياً كل المصارف لرفع هذا المقترح وتعميمه ليصار إلى إصداره من المعنيين.

وأكد مدير مصرف التسليف أن العمل من فروع المصرف جار ليتم تقديم إحصائيات دقيقة عن حجم القروض المتعثرة، أو عن المستفيدين من خدمات القرض وتضرروا بفعل الزلزال، مبيناً أنه بعد عملية الرصد سيقدم مقترح لاجتماع بين المصارف العامة لدراسة هذه الحالات وتقديمها بمذكرة لوزارة المالية ومصرف سورية المركزي.

وطالب العريد المواطنين باستغلال الفترة القانونية المحددة بـ٩٠ يوم تأخر بسداد قسط القرض، ومراجعة أقرب فرع للمصرف وتزويده بمعلوماته الخاصة عن سبب التأخر في السداد في حال كان من المتضررين بالكارثة.

بدورها وفي السياق أعربت مديرة مصرف التوفير رغد معصب عن ترحيبها بالمقترح، مبينة أن الموضوع تم أخذه بالحسبان بما يتناسب مع وضع الأهالي في هذه المناطق، مؤكدة أن لا يمكن اتخاذ أي إجراء من المصارف وحدها من دون وجود توجيهات أو قرارات رسمية من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي.

وأوضحت معصب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العمل يتطلب الحصول على إحصائيات معينة عن نسب التعثر ومعلومات أصحابها من الفروع الموجودة في المحافظات المنكوبة، كما يتطلب معرفة سبب التعثر لفرز المتضررين من الزلزال أو لا، مبينة أن المصارف غير قادرة على اتخاذ قرار إزاحة أي قرض أو تأجيل فترات السداد من دون توجيه من الجهات المعنية والمرتبطة بمصرف سورية المركزي ووزارة المالية.

وأكدت معصب أنه على مستوى مصرف التوفير تم التوجيه لكامل الفروع بتقديم إحصائية وبيانات حول المستفيدين من خدمات المصرف وأوضاعهم بعد الكارثة، وعليه سيتم رفع كامل المقترحات لوزارة المالية المعني الأول بإصدار القرار.

وأشارت مديرة مصرف التوفير إلى ما نُشر سابقاً وما تم تداوله من بعض الصفحات عن قيام مصرف التوفير بصرف قروض إغاثية، علماً أنها سبق أن صرحت لـ«الوطن» أن المصرف وكوادره جاهزون لتنفيذ أي توجيهات وقرارات مقترحة من الجهات المعنية ألا وهي مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، داعية للتدقيق بما يتم نشره وتداوله وأن المصرف جهة عامة تخضع لإدارة عمل معروفة وتعمل بكل طاقاتها لتوفير كامل احتياجات المواطنين وفق القوانين والأصول المعروفة.

مرة أخرى.. الزراعة تبشر بمحصول جيد من القمح.. حتى الآن

زراعة ١,٢٤ مليون هكتار بالقمح منها ٥٤٧ ألف هكتار في المناطق الآمنة

| الوطن

أكدت مديرة التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة المهندسة نازك العلي أن الحالة العامة لمحصول القمح جيدة لهذا العام حتى الآن وقد تم تشكيل لجان مكانية لمتابعة محصول القمح والوقوف على المشاكل والصعوبات التي تطرأ عند حدوثها لمعالجتها، ولفتت العلي إلى أن مرحلة زراعة محصولي القمح والشعير انتهت في جميع المحافظات وفق الخطة الزراعية حيث بلغت المساحات المزروعة بمحصول القمح لهذا الموسم ١٢٤٩٥٨٤ هكتاراً منها ٥٧٨٩٩٨ هكتاراً مروياً و٦٧٠٥٨٦ هكتاراً بعلاً، وذلك على كامل الأراضي السورية، على حين بلغت المساحة المزروعة بالقمح في المناطق الآمنة ٥٤٦٨٧٣ هكتاراً.

وأشارت إلى إن اللجان الفنية مستمرة بحصر المساحات المزروعة، وأن كمية الأمطار التراكمية خلال الفترة من ٢٠٢٢/٩/١ ولغاية ٢٠٢٣/١/٣١ أدنى من معدلاتها في جميع المحافظات حيث كان أعلى هطول في محافظة طرطوس بحوالي ١٤١ ملم وهو أقل من المعدل الطبيعي البالغ ٢٠٥ ملم، وأدنى معدل هطول كان في دير الزور بحوالي ١٣ ملم وهو أيضاً أقل من المعدل الطبيعي البالغ ٣٣ ملم.

بدوره مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حبير قال: إن المصرف الزراعي مستمر بتوزيع الدفعة الثانية من الأسمدة الآزوتية لمحصول القمح، أما الأسمدة الفوسفاتية فهي متوافرة لكل المحاصيل والأشجار المثمرة وفق جدول الاحتياج المحدد في المصرف. لافتاً إلى أن نسبة المساحة المزروعة بالقمح تبلغ ٧٤ بالمئة من الخطة المقررة بالنسبة للمساحة الإجمالية بينما تبلغ ٩١ بالمئة في المناطق الآمنة، لافتاً إلى أنه تمت زراعة ١١٩٣٧٦٣ هكتاراً بمحصول الشعير بنسبة تنفيذ ٨٧ بالمئة منها ٤٣٣٢٤٢ هكتاراً في المناطق الآمنة، منوهاً إلى أن كمية بذار القمح الموزعة بلغت ٥٣٦٨١ طناً، مضيفاً أنه تم زراعة ١٠٢٢١١ هكتاراً بمحاصيل البقوليات الغذائية منها ٧٧ ألف هكتار عدس و٩٩٥٦ هكتاراً من الحمص و١٣٧١٧ هكتاراً من الفول النحيف و١٥٣٣ هكتاراً بازلاء، بينما بلغت المساحات المزروعة بالمحاصيل الطبية والعطرية ٣٨٩١٨ هكتاراً منها ٢١٨٨٧ هكتاراً من الكمون و١٧١٤ هكتاراً من اليانسون و١٩٢٣هكتاراً حبة البركة و١٣٢٠٢ هكتار كزبرة و١٩٢٣هكتاراً محاصيل مختلفة، وبلغت المساحة المزروعة بمحصول البطاطا للعروة الربيعية ٤٩٧٧ هكتاراً من الخطة البالغة ١٦٠٥٥ هكتاراً.

السماح للمصارف التي تتعامل بالقطع الأجنبي بتسليم كامل قيمة القطع بالليرة السورية من دون سقوف للسحوبات

كنعان لـ«الوطن»: هذا القرار لتكون البنوك هي ميزان القطع الأجنبي في سورية.. وقد يؤدي إلى تسريع المستوردات

| جلنار العلي

وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تكليف مصرف سورية المركزي بالتأكيد على المصارف العاملة المسموح لها بالتعامل بالقطع الأجنبي أصولاً تسليم الأفراد والجهات التي تقوم بمبادلة القطع الأجنبي بالعملة المحلية كامل قيمة القطع بالعملة المحلية مباشرةً من دون خضوع هذه القيم لسقوف السحوبات من المصارف.

وبيّن الفران أن هذه الموافقة تأتي في إطار تقديم التسهيلات المالية للمواطنين، وبغية تمكين الأفراد من الحصول على السيولة المالية بالليرة السورية لمواجهة تداعيات كارثة الزلزال.

وحول ذلك، أوضح رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان في تصريح لـ«الوطن» أن البنوك التجارية بالأحوال العادية مسؤولة عن بيع وشراء القطع الأجنبي للمستثمرين والمواطنين أو أي جهة أخرى من الجهات العامة والخاصة، وفي الفترة السابقة تم منح هذه الميزة لشركات الصرافة، ولكن عاد مصرف سورية المركزي بتسليم هذه المهمة للمصارف أيضاً من خلال السماح لها بالمتاجرة بالقطع الأجنبي أي بيعه وشرائه، لافتاً إلى أن ذلك يعد أساساً مهنة من مهن المصارف في أنظمة البنوك وبالنظام المصرفي العالمي لأنها هي من تمول المستثمرين بتحويل المبالغ إلى المصدرين وتمول أيضاً الاعتمادات المستندية، علماً أن هذه الاعتمادات تعد نظاماً قائماً على تمويل الاستيراد لكل السلع والخدمات التي تستوردها الجهات الخاصة والعامة في البلد.

وفي السياق، أشار كنعان إلى أن قرار رئاسة مجلس الوزراء سمح لهذه المصارف بشراء القطع الأجنبي وبيعه أيضاً لمن يحتاجه، بحيث تكون هذه البنوك هي ميزان القطع الأجنبي في سورية، مبيّناً أن لهذا القرار أهمية كبيرة على عدة صعد، فعندما تفتح البنوك الاعتمادات المستندية لتمويل الاستيراد فهي لا تحتاج إلى القطع الأجنبي وإنما فقط إلى فتح حسابات لدى المصرف المراسل خارج سورية، فمثلاً بوجه مصرف وطني ما لمصرف خارجي مراسل أن يمول صفقة بقيمة ٥ ملايين دولار قائمة إلى سورية، من دون أن يحول هذا المبلغ مباشرة للمصرف وإنما تتم عملية تصفية بين المصرفين كل ثلاثة أشهر، وقد يؤدي هذا القرار إلى تسريع قدوم المستوردات وبالتالي يقوم المستثمر بالإنتاج والتصدير مرة أخرى خلال هذه الفترة.

وأضاف: «أيضاً تتجلى أهمية هذا القرار بأنه لو لم يكن هناك قطع أجنبي لدى المصرف الوطني فإنه يستطيع تمويل المستوردات من خلال البنك المراسل، كما أن عمولات التحويل هي عمولات دولية فلا يستطيع البنك التجاري فرض رسوم عالية عند عملية التحويل كما تفعل شركات الصرافة التي قد لا تقبل بعمولة ١ بالمئة أو ٣ بالمئة، وإنما تفرض ١٠ بالمئة أو ٢٠ بالمئة وقد وصلت الرسوم في بعض الأحيان إلى ٤٠ بالمئة، وبالتالي فإن هذا الأمر يوفر من قيمة الاعتماد المستندي وقيمة القطع الأجنبي اللازم للاستيراد، ما يؤدي إلى تخفيض الأسعار على المستوى العام، فعندما يكون الاستيراد عن طريق البنك تنخفض التكاليف حتماً».

ومن ناحية أخرى، أشار كنعان إلى أن مهنة المتاجرة بالقطع الأجنبي هي مهنة مصرفية، ولا يجوز أن يعمل بها شخص أو شركة مصرفية أخرى مخصصة لبيع وشراء احتياجات يومية وليست عمليات اقتصادية كبيرة، ما يؤدي إلى تأخير في عملية الاستيراد وبالتالي يؤثر في الاقتصاد الوطني.

والموافقة على صيانة وتأهيل محطات التحويل الكهربائي وربطها بالمدن الصناعية

عجان لـ«الوطن»: ستؤمن استقرار التغذية الكهربائية للمنشآت الصناعية العاملة والمستقبلية

| هناء غانم

وافقت اللجنة الاقتصادية على العقد المبرم بين المدينة الصناعية بحلب ومؤسسة الإنشاءات العسكرية لتنفيذ مشروع صيانة وتأهيل عدد من محطات التحويل ومراكز التحويل والشبكات الكهربائية ودراسات ربطها في المدينة الصناعية.

وعن أهمية هذا العقد أكد مدير المدينة الصناعية في حلب «الشيخ نجار» حازم عجان لـ«الوطن» أن مشروع التوريد المذكور هو تدعيم للمنظومة الكهربائية في المدن الصناعية وتأمين استقرار التغذية الكهربائية للمنشآت الصناعية العاملة والتي سوف تدخل بالإنتاج، لافتاً إلى أنه سوف يساهم في تنظيم واستقرار المنظومة الكهربائية وإعادة تفعيل المتضرر منها، كما يساهم في إعادة تأهيل العديد من مراكز التحويل التي هي خارج الخدمة لوضعها من جديد في الخدمة.

وعن قيمة العقد أوضح أنها تصل إلى أكثر من ١,٩٩ مليار ليرة سورية ومدته ٦ أشهر وأنه سيتم توريد التجهيزات من شركة الإنشاءات العسكرية ومن المقرر أن تكون موجودة في المدينة الصناعية لتوضع في الخدمة في النصف الثاني من العام الحالي.

ولفت إلى أنه عقد مهم جداً باعتباره يساهم في تخفيف الأحمال عن مراكز التغذية الموجودة وإدخال مراكز تحويل جديدة في الخدمة تساهم في توزيع وانسيابية إمكانية التغذية الكهربائية، كاشفاً أنه تم إيصال التغذية الكهربائية إلى العديد من المنشآت عن طريق تغذية مراكز التحويل للمنشآت الصناعية.

وفي سياق آخر وافقت اللجنة الاقتصادية على تطبيق آلية التمويل لمستوردي مستلزمات الإنتاج الصناعي على مستوردي مستلزمات الإنتاج الزراعي لجهة قيامهم بتسديد ٣٠ بالمئة من القيمة المقابلة للفاتورة بالليرة السورية إلى شركة الصرافة عند التقدم بطلب التمويل على أن يتم استكمال المبلغ المتبقي ٧٠ بالمئة خلال شهر من تاريخ إدخال البضاعة إلى الاستهلاك المحلي.

كذلك وافقت على مقترح غرفة صناعة دمشق وريفها المتضمن طلب الموافقة على حذف المواد التالية (غاز الأوكسجين- غاز النيتروجين- الأرغون السائل) من أحكام الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد، لكونها منتجة محلياً بالمواصفات المطلوبة.